



المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

06/05/2010

البنوك الإسلامية ودورها في معالجة الأزمة المالية



أدى إفلاس البنوك التقليدية في أوروبا وأمريكا جراء الأزمة المالية العالمية وثقة المسلمين في أوروبا بالاقتصاد الإسلامي وقدرته على حل الأزمة المالية العالمية إلى زيادة التوجه إلى تلك النوعية من البنوك.

أدى إفلاس البنوك التقليدية في أوروبا وأمريكا جراء الأزمة المالية العالمية وثقة المسلمين في أوروبا بالاقتصاد الإسلامي وقدرته على حل الأزمة المالية العالمية إلى زيادة التوجه إلى تلك النوعية من البنوك خصوصا وإن الاقتصاد الإسلامي ينشط في أكثر من 50 دولة حول العالم.

وقد تنوعت أدوات الصناعة المصرفية والمالية في العالم الإسلامي والأوروبي بين أصول عقارات وإقراض إسلامي وصكوك وصناديق إسلامية، فيما ساعدت التشريعات الإسلامية دول الخليج على تلافى الأزمة المالية والنهوض من جديد بسرعة بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي.

وقال أستاذ محاضر بجامعة لاينبرك الألمانية إن انتشار المسلمين في الدول الأوروبية والأزمة المالية العالمية والنظم القانونية التي تعطي الحرية المالية والتجارية للأفراد المقيمين في التعامل بالندوات الاقتصادية التي يرونها مناسبة كانت من أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار البنوك الإسلامية في أوروبا.

وفي ندوة نظمها بنك الكويت استعرض هانز جورج هيرت النشأة التاريخية للبنوك الإسلامية في أوروبا والأسباب التي دفعت الأوروبيين إلى الاهتمام بالبنوك العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية. بحسب كونا.

وأشار إلى إن النظام المصرفي في أوروبا يختلف من دولة إلى أخرى حيث أنه في ألمانيا على سبيل المثال تنقسم البنوك إلى ثلاثة أقسام حكومية ومشاركة بين القطاعين الخاص والعام وبنوك خاصة.

وأضاف إن 75% من البنوك الألمانية حكومية مشيرا إلى وجود اهتمام ألماني وأوروبي بالقوانين العربية الاقتصادية والتجارية خاصة لمنطقة الخليج وبشكل خاص لقانوني الكويت والبحرين.

وعدد ايبرت البنوك الإسلامية التي بدأت عملها في أوروبا في ثمانينات القرن الماضي موضحا أنها كانت مرهونة بنسبة التدين التي زادت خلال الفترة الماضية بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية والظروف التي أحاطت بالأزمة

المالية العالمية.

ولفت إيبرت النظر إلى وجود بنكين أوروبيين عاملين وفق أحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل من بينهما بنك فيصل الذي تم تأسيسه في سويسرا عام 2006 .

وأوضح أن غالبية البنوك العالمية الخاصة تقوم بإصدار أدوات إسلامية مثل الصكوك والصناديق الإسلامية، لافتاً إلى أن الخبرات الإسلامية المالية قليلة في أوروبا وذلك رغم وجود بعض المؤسسات التي تقوم بالرقابة والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية.

وتوقع إيبرت أن تنتشر الصناعة المالية الإسلامية بشكل أكبر في أوروبا ولكن الصناعة المالية التقليدية ستكون هي السائدة خاصة مع قيامها بفتح فروع إسلامية لها مبيناً إن المنتجات المالية الإسلامية تحتاج إلى وقت وإتباع النظام الإسلامي بشكل تدريجي.

وأشار البروفيسور الألماني إلى إن أهم المعوقات التي تقف أمام انتشار الصناعة المالية الإسلامية في أوروبا هي قوانين الضرائب لافتاً إلى وجود اقتناع بالمنتج المالي الإسلامي من جانب غير المسلمين في أوروبا معتبراً القضية اقتصادية أكثر من كونها عقائدية.

ومن جهتها تدير الصناديق الإسلامية البالغ عددها 680 صندوقاً أصولاً بحجم 70 مليار دولار، ويتركز 45 % من تلك الصناديق في دول مجلس التعاون الخليجي، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الكويتية.

واستناداً إلى تقرير أصدرته شركة "سبانك" الكويتية: "إن عدد الصناديق الإسلامية في دول المجلس بلغ 306 صناديق، شهدت نمواً سريعاً نتيجة زيادة حجم الثروات داخل دول مجلس التعاون بفضل ارتفاع أسعار النفط".

وأضاف: "إن حجم أصول الصناديق الإسلامية القابلة للاستثمار في دول مجلس التعاون سجلت ارتفاعاً من 267 إلى 736 مليار دولار بين عامي 2007 و2008 وفقاً لمؤسسة انست ويونغ.. وإن قاعدة عملاء الصناديق اتسعت في العقد الماضي لتشمل عدداً كبيراً من المستثمرين غير المسلمين".

وتابع: "إن تلك الصناديق تطورت في مجال إدارة الثروات لتلبي احتياجات المستثمرين الذين يريدون ولوج أسواق رأس المال في إطار أحكام الشريعة.. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الصناديق الإسلامية إلى ما يزيد عن 700 صندوق خلال العام الحالي 2010".

وذكر أن ماليزيا والسعودية تضمان أكبر مراكز الصناديق الإسلامية والأكثر جاذبية في العالم نظراً لعدد الحوافز المعتمدة داخل هاتين الدولتين ومستوى التحرر في قطاع التمويل الإسلامي ككل.

وأشار التقرير: إلى "إن ماليزيا تستحوذ على 26 % من الصناديق حول العالم، إذ يبلغ عددها 194 صندوقاً تدير أكثر من 8.6 مليار دولار، في حين تبلغ حصة السعودية 19.6 % بعدد 147 صندوقاً يدار فيها 18 مليار دولار".

وأضاف: "إن الإمارات تستحوذ على 55 صندوقاً تدير أصولاً بحوالي 5.5 مليار دولار، تتبعها الكويت التي تضم 36 صندوقاً تدير ثلاثة مليارات دولار تقريباً، في حين يعمل في البحرين 20 صندوقاً حجمها أقل بقليل من مليار دولار".

وعن عوائد تلك الصناديق، بين التقرير أنها حققت العام الماضي ارتفاعاً بنسبة 16 % مسجلة قفزة قوية مقارنة بعوائد سلبية عام 2008 بنسبة 10 %، مرجعاً السبب إلى تحسن أوضاع أسواق الدين بشكل عام وسوق الصكوك بشكل خاص".

وعلى المستوى العالمي، تصدرت صناديق الصكوك ذات العوائد المرتفعة قائمة الصناديق من جهة الأداء مستفيدة

من تقارب الفجوة بين عمليات البيع والشراء، حيث حققت الصناديق بدول الخليج أداء إيجابياً العام الماضي بعائد 12.5%.

ومن جهة أخرى قال وزير المالية البحريني الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة إن التزام بلاده بالتشريعات والنظم المالية الإسلامية، ساعدتها على تلافي أسوأ آثار أزمة الركود الاقتصادي العالمية.

وتوقع الوزير البحريني، في مقابلة صحفية مؤخرا أن ينمو اقتصاد بلاده بنحو أربعة % هذا العام 2010، قائلا إن "النمو الثابت وطويل الأجل،" هو الذي تستهدفه المملكة، لافتا إلى أن "البحرين بنت اقتصادا مرنا يمكنه تحمل الصدمات." بحسب سي ان ان.

وأضاف "لقد مررنا بهذه الفترة (الأزمة) على خير ما يرام.. واعتقد أن تنوع اقتصادنا ساعدنا بشكل هائل على ذلك."

وأجاب الوزير البحريني عندما سئل عن الطريقة التي تجنب بها بلاده الأصول الخطرة "عبر النظر إلى القواعد المالية الإسلامية والتي لا تجيز التعامل مع بعض المنتجات، ولذلك بقيت المملكة بعيدة عن بعض تلك القطاعات الخطرة."

لكن وزير المالية عاد ليقول "لم ندع أبدا أننا محصنون، كنا منكشفين مثل غيرنا من دول العالم، لكن الالتزام بأفضل الممارسات تمنا من التأكد من تقليص حجم آثار الأزمة إلى مستويات يمكن التحكم بها."

وتقع البحرين على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، وتتألف من 33 جزيرة لطالما مثلت نقطة تواصل بين طرق التجارة، ولقرون عدة، كان صيد اللؤلؤ هو مصدر الدخل الأول للبلاد.

ويسمح قانون المملكة، التي يحكمها آل خليفة منذ 1783، بالتملك الأجنبي الكامل على أراضيها في نحو 95% من فرص الاستثمار، من دون الحاجة إلى وجود شريك محلي.

وتعتبر البحرين الاقتصاد الحر الوحيد في الشرق الأوسط، والثالث عشر على مستوى العالم، إذ أنها تفوقت على دول مثل اليابان، وبلجيكا، وألمانيا. بحسب قائمة صحيفة وول ستريت للاقتصاد الحر.

وقال مسؤولين تنفيذيين أن صناعة التمويل الإسلامي سيتعين عليها البحث عن أصول جديدة لتصميم هياكلها بالاستناد إليها في ظل ابتعاد المستثمرين عن العقارات بعد أن تضرر القطاع بشدة جراء الأزمة المالية.

وكانت شركات التنمية العقارية قد سيطرت على سوق الصكوك خاصة في منطقة الخليج قبل انتهاء الطفرة العقارية في 2008 بسبب الأزمة العالمية وتراجع أسعار النفط.

وأوضح سافدار عالم رئيس أنشطة الهيكلية الإسلامية لدى جيه بي مورجان خلال قمة رويترز للتمويل الإسلامي "أولا الأراضي والأصول العقارية ربما لا تعتبر أصولا مستقرة في الوقت الحالي وثانيا هناك تدقيق شديد على هياكل الصكوك المدعومة بأصول." هذا يعني أن الصناعة سيكون عليها دراسة أنواع أخرى من الأصول بجدية لاستخدامها في الصكوك."

ويذكر إن الصكوك تعتمد على عائدات أصول حقيقية مثل إيجارات العقارات لجني السيولة - لا الفائدة - لتوزيعها على المستثمرين. بحسب رويترز.

من جهته قال سمير عبيد رئيس التمويل الإسلامي في ارنست اند يونج إن الاعتماد على العقارات كأصول أساسية للصكوك سيواصل لعب دور في القطاع ولكنه ربما يتوقف لفترة قصيرة.

وقال عبيدي "كانت فئة أصول من السهل أن يستند الهيكل إليها لأنها متاحة وهناك إقبال عليها لذا اعتقد أن هذين الجانبين سيعودان إلى السوق."

وفي الوقت الحالي يمكن للصناعة إيجاد بدائل من بينها تمويل السفن وتأجير السفن والطائرات.

وأضاف عبيدي "كل هذه (أصول) متاحة وهناك منتجات إسلامية تستند إلى تلك الإجراءات. قد يكون هناك تركيز على تلك الأصول الأساسية مستقبلاً."

وفي نفس السياق قال الرئيس التنفيذي لشركة اليانز تكافل: إن الخيارات الأخرى قد تشمل توريق مقبوضات الشركات في قطاعي الاتصالات والخدمات. إذ تعاني صناعة التأمين الإسلامي أو التكافل لإيجاد فرص استثمارية بعيدة المدى مناسبة. وأضاف "تحدث كثيرا عن المقبوضات. إنها فرصة جيدة للبنوك الاستثمارية التي قد تشجع قطاعي الاتصالات والخدمات على توريق مقبوضاتها."

ومن جانب آخر قال خبير في الأنشطة المصرفية الإسلامية انه ينبغي إنشاء البنوك الحكومية الاندونيسية عن تقديم قروض تقليدية وتوجيهها للتركيز بدلا من ذلك على التمويل الإسلامي للتشجيع على تطوير قطاع التمويل الإسلامي المحلي.

وتأخرت اندونيسيا أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان عن جارتها ماليزيا وسنغافورة في تطوير قطاع تمويل إسلامي داخلي.

وأقر العام الماضي 2009 قانونا يلغي الازدواج الضريبي على البنوك الإسلامية الذي كان عقبة رئيسية أمام نمو البنوك التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة في البلاد.

وقال أحمد رياوان أمين رئيس مجلس إدارة جمعية اسبيسيندو للبنوك الإسلامية في اندونيسيا خلال قمة رويترز للتمويل الإسلامي إن من المتوقع أن يعطي القانون الذي يدخل حيز التنفيذ في ابريل نيسان دفعة للقطاع لكن من الضروري اتخاذ خطوات أكثر جرأة لتسريع تنمية القطاع.

وأضاف أمين الرئيس والمدير السابق لبنك معاملات أول بنك إسلامي خاص في البلاد "بموجب (هذا) البرنامج المقترح: لن يكون هناك أي تمويل جديد إلا التمويل الموافق للشريعة. وسيؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى زوال التمويل التقليدي."

وتابع أنه قدم المقترح بالفعل إلى بنك اندونيسيا المركزي وأنه في انتظار الرد. لكن أي تحرك لإجبار البنوك على التحول من الإقراض التقليدي إلى التمويل الإسلامي قد يواجه معارضة شديدة من البنوك وأيضا من الحكومة التي تحاول تشجيع نمو القروض إلى قطاع الأعمال وبيع التجزئة.

وتستحوذ البنوك الأربعة الرئيسية التي تسيطر عليها الدولة - وهي بنك مانديري وبنك راكيات اندونيسيا وبنك نيجارا اندونيسيا وبنك تابونجان نيجارا - على نحو ثلث إجمالي الأصول المصرفية المحلية البالغة قيمتها 270 مليار دولار.

ولدى كل من تلك البنوك الأربعة، أما وحدات للمعاملات الإسلامية الشاملة أو نوافذ للإعمال المصرفية الإسلامية أو وحدات متخصصة لكن جميعها صغيرة نسبيا.

ونمت أصول الأنشطة المصرفية الموافقة للشريعة في اندونيسيا في السنوات الأخيرة بنحو 40 % سنويا أي مثلي وتيرة نمو أصول الأنشطة التقليدية لكن أهمية القطاع مازالت متواضعة إذ يسيطر على 2.5 % فقط من إجمالي الأصول المصرفية المحلية وهو ما يقل كثيرا عن المستوى الذي تستهدفه الحكومة عند 5% على الأقل.

وأردف أمين أن السلطات يمكنها بسهولة تحقيق هدف 5% إذا قدمت البنوك الحكومية التمويل الإسلامي.

وهون من شأن المخاوف من أن خطوة كهذه قد ترفع تكلفة الاقتراض في السوق المحلية وهو ما يتعارض مع تحركات كل من البنك المركزي والحكومة لزيادة الإقراض بتشجيع البنوك على خفض أسعار القروض.

ويذكر أن رسوم قطاع التمويل الإسلامي أعلى بوجه عام من رسوم الأعمال المصرفية التقليدية لأن هيكل القروض به أكثر تعقيدا. وتبلغ رسوم التمويل الآن نحو 20 بالمائة أي مثلي أسعار فائدة البنوك التقليدية.

وأوضح أمين إن ارتفاع تكاليف الاقتراض هو أيضا نتيجة قدرة البنوك الإسلامية المحدودة على الوصول للموارد ورؤوس الأموال.

ومن جهته قال مفتي سورية العام الشيخ أحمد بدر الدين حسون إن البنوك الإسلامية يجب أن تعيد النظر في تسميتها وتغيرها من بنوك إسلامية إلى بنوك تشاركية، مشيرا إلى أن تسمية "الإسلامية" ربما تكون عائقا لنا في الانطلاق نحو العالمية في ظل العولمة.

وحذر المفتي حسون خلال مشاركته في المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات الإسلامية المنعقد بدمشق، من أن "تسمية الإسلامية خطيرة" فربما نشهد في المستقبل إنشاء مصارف مسيحية ويهودية وحتى هندوسية".

وأبدى حسون استغرابه من وجود اختلافات كبيرة بين البنوك الإسلامية مع أن الدين الإسلامي واحد. ودعا إلى الاستفادة من التجربة التركية في هذا المجال فتركيا تسمى البنوك الإسلامية "بالتشاركية" وتضم ضمنها كل أطراف المجتمع.

جميع الحقوق محفوظة المجلس العام للبنوك و المؤسسات الإسلامية